7. الموجز والاستنتاجات

أُعدّت هذه الدراسة عن مستقبل الحراجة في آسيا الغربية والوسطى لتقديم نظرة عامة إلى حالة قطاع الحراجة مع مراعاة تأثير مختلف القوى المحركة. وعلى وجه التحديد أُثيرت عدة أسئلة (انظر الإطار 1-1) عن مستقبل دور الغابات والآجام والأشجار وعن حالة الموارد وكيفية تعزيز تدفق السلع والخدمات. ويُلخص الفصل الحالي الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية ويجيب على الأسئلة التي طُرحت في بداية الدراسة.

التغيرات في حالة الموارد الحرجية

في عام 2020 ستعتمد الحالة العامة للحراجة في آسيا الغربية والوسطى اعتماداً كبيراً على النسبة المئوية للبلدان الواقعة في مختلف التصورات. والوضع الذي قد ينشأ خلال الخمس عشرة سنة المقبلة قد يكون متبايناً كما هو اليوم وإن كان ذلك سيتوقف بدرجة كبيرة على الجهود الشاملة لإدخال تغيرات في الاقتصادات وفي المؤسسات. وفيما يلي تلخيص لبعض التطورات المحتملة بشأن موارد الغابات.

الغطاء الحرجي سيستقر ويتزايد في معظم البلدان

بصفة عامة سيكون من المتوقع أن يستقر الغطاء الحرجي في معظم البلدان وأن يتحسن، ويرجع ذلك أساساً إلى تناقص أهمية الزراعة (وتربية الحيوان) بوصفها المصدر الرئيسي للدخل والعمالة. كما أن زيادة التحضر وتطور قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات سيقلل من الضغوط على الغابات والمراعي بسبب تباطؤ التوسع الأفقي في الزراعة. ومن شأن جهود التحريج، حتى ولو كانت محدودة، أن تساعد على استقرار الغطاء الحرجي وتحسينه.

عدم الاستقرار بسبب النزاعات مشكلة رئيسية

سيظل استمرار النزاعات في الإقليم عقبة رئيسية أمام تحسين أوضاع الحراجة. فالحروب دمّرت الآجام (بما في ذلك مصدات الرياح والأحزمة الخضراء وأشجار الشوارع) إما بصفة عرضية أو بطريقة متعمدة من أجل إزالة الغطاء الذي يحتمي به المقاتلون. وهذه النزاعات وما يترتب عليها من عدم استقرار قوضت قدرة المنظمات الحرجية على إدارة الغابات مما شجع عمليات القطع غير المشروع في عدد من البلدان.

تدهور الغابات وأراضي الرعي

ربما يستقر الغطاء الحرجي أو يتحسن هامشياً ولكن تدهور الغابات وأراضي الرعي ربما يستمر في عدد من البلدان، وخصوصاً البلدان التي يكون النمو الاقتصادي فيها بطيئاً، والتي يستمر

فيها الفقر ويستمر اعتماد جزء كبير من السكان على الزراعة وتربية الحيوان. وبصرف النظر عن ثروة الإقليم من الوقود الأحفوري فإن سكان الريف في بعض البلدان سيواصلون استعمال الكتلة الحيوية كمصدر رئيسي للطاقة. ومن المحتمل أن يستمر جمع حطب الوقود وإنتاج الفحم النباتي بصورة غير مشروعة، لتلبية الطلب على الطاقة وللحصول على دخل، وسيؤدي ذلك إلى استمرار التدهور.

دور الغابات والأشجار في الإقليم

توفير خدمات بيئية كهدف أولي

يتضح مما سيأتي أن توفير الخدمات البيئية سيظل هو الوظيفة الرئيسية للغابات والأشجار في المستقبل.

وقف التصحر. يعني انتشار الظروف الصحراوية في معظم الإقليم أن إدارة الغابات والآجام ستؤكد على وقف تدهور الأراضي والتصحر. وسيكون من الشواغل الرئيسية حماية الأراضي الزراعية والمساكن من حركات الكثبان الرملية.

تحريج المناطق المتدهورة. تدهور الأراضي مشكلة رئيسية في عدة بلدان، وفي كثير من الحالات كان يرجع إلى الممارسات السيئة في إدارة الأراضي، بما في ذلك تحويل مجاري المياه من أجل ري الزراعات. وسيكون وقف حدوث مزيد من التدهور أولوية رئيسية تتطلب استثمارات كبيرة في التحريج. ولا بد من توجيه اهتمام خاص لتعبئة الموارد وبناء القدرات الفنية اللازمة وقدرات المؤسسات من أجل تطبيق برنامج فعال للتحريج.

الحراجة الحضرية. سينتج عن اتساع المناطق الحضرية، ونمو بعض المدن في الإقليم باعتبارها مراكز للتجارة والتبادل الدوليين، زيادة الاهتمام بالحراجة الحضرية، وخصوصاً من أجل إنشاء مساحات خضراء لتحسين البيئة ولتعزيز القيم الجمالية. وسيعتمد ذلك بدرجة كبيرة على نمو الإيرادات. كما ستكون هناك أوضاع يؤدي فيها النمو الحضري العشوائي في ظروف الدخل المنخفض إلى تدمير المساحات الخضراء وإلى تدهور الغابات والآجام في المناطق المجاورة.

استخدام الغابات والآجام في الأغراض الترويحية. هناك أولوية تتصل بما تقدم هي تحسين القيم الترويحية في الغابات. فمع تزايد الدخل يكون من المتوقع أن تنمو السياحة الداخلية والدولية نمواً سريعاً ما لم تكن هناك مشكلات رئيسية في انعدام الاستقرار وانعدام الأمن. وسيكون على الغابات والآجام أن تلبي الطلب المتزايد على السياحة، ولا بد من توجيه الجهود لمنع التدهور مع زيادة عدد الزوار. وقد أصبحت مشكلة زيادة الضغط الترويحي واضحة بالفعل في عدد من البلدان ولا بد من اتخاذ خطوات لجعل الاستخدامات الترويحية صديقة للبيئة.

صون التنوع البيولوجي. هناك أولوية أخرى في الإقليم هي حماية التنوع البيولوجي. ففي الإقليم 5 نقاط ساخنة في التنوع البيولوجي من مجموع 32 نقطة في العالم، والإقليم موئل لعدد من الأنواع الفريدة من النباتات والحيوانات. وإذا كان معظم البلدان قد أنشأ شبكة من المناطق المحمية فلا زال هناك مجال واسع لتحسين إدارتها. وقد أدى ضعف المؤسسات إلى كثرة الصيد غير المشروع، وخصوصاً في بعض بلدان آسيا الوسطى. وإذا كان الصيد من أجل التذكارات بطريقة منظمة سيحقق إيرادات للمجتمعات المحلية فإن هذا النوع من الصيد لا يزال غير منظم في الوقت الحاضر، وليس هناك تطبيق فعلي للقواعد والأنظمة الموجودة كما أن إيرادات الصيد لا تعود بالنفع على السكان المحليين.

تناقص أهمية إنتاج الأخشاب الصناعية

باستثناء بلدان قليلة، سيكون دور الغابات والأشجار في إنتاج الأخشاب الصناعية دوراً محدوداً جداً. وحتى في بعض البلدان التي كان من أهدافها الرئيسية إنتاج الأخشاب فقد تناقصت أهمية هذا الإنتاج وأصبحت الأولوية لتوفير الخدمات البيئة. ولما كانت المساحة التي تحتلها الغابات والآجام مساحة ضئيلة جداً كما أن إنتاجيتها منخفضة بسبب الظروف البيئية غير المواتية فإن إنتاج الأخشاب عملية ليست مجدية من الناحية الاقتصادية.

الزيادة السريعة في الطلب على الأخشاب والمنتجات الخشبية

من المحتمل أن يزيد استهلاك الأخشاب والمنتجات الخشبية في الإقليم بأكمله، وخصوصاً بسبب النمو السكاني والتحضر وارتفاع الدخل وتغير أنماط الحياة. وفي الخمس عشرة سنة المقبلة يتوقع أن يزيد الاستهلاك بمعدل سنوي 3 إلى 4 في المائة بالنسبة للأخشاب المنشورة و4 إلى 5 في المائة من الألواح الخشبية والورق والورق المقوى. والمتوقع أن يكون النمو أسرع (بالأرقام النسبية) في آسيا الوسطى التي انتعشت اقتصاداتها في السنوات الأخيرة. والإقليم في الوقت الحاضر مستورد صاف للمنتجات الحرجية بما يجاوز 12 مليار دولار (عام 2004) والمتوقع تضاعف هذا المبلغ بالأرقام الحقيقية في الخمس عشرة سنة المقبلة، وستظل آسيا الغربية والوسطى واحداً من أهم الأقاليم المستوردة الصافية للمنتجات الحرجية في العالم، ويرجع ذلك أساساً إلى الضعف الشديد في قاعدة موارد هذا الإقليم.

والفرص قليلة جداً لزيادة عرض الخامات من داخل الإقليم وينبغي تلبية معظم الطلب بزيادة الواردات من خارج الإقليم (وأساساً من أوروبا بما في ذلك الاتحاد الروسي، ويأتي بعدها جنوب شرق آسيا). وأما البلدان ذات الموقع الاستراتيجي والتي لديها سوق داخلية كبيرة (مثل جمهورية إيران الإسلامية وتركيا) فستكون في وضع أفضل لتنمية صناعاتها الحرجية اعتماداً على استيراد الأخشاب المستديرة الصناعية. كما أن تناقص ربحية الصناعات الخشبية في أوروبا ربما يعجل بإعادة توطين الصناعات لمصلحة بعض البلدان التي تنخفض فيها تكاليف اليد العاملة، والتي

يتوافر بها مناخ استثماري مستقر مع إمكان الحصول على إمدادات الأخشاب. وإذا كان معظم البلدان لا يتمتع بميزة طبيعية في إنتاج الأخشاب فإنها قد تكون في وضع يسمح لها بتنمية صناعات خشبية بفضل ميزاتها التنافسية.

الطلب على حطب الوقود يتناقص

مع الاستعاضة عن الحطب بالوقود الأحفوري سيتناقص الطلب العام على الحطب في معظم البلدان. ولكن في عدد من البلدان يظل الوقود الأحفوري بعيداً عن قدرة بعض قطاعات السكان، وخصوصاً المجموعات ذات الدخل المنخفض. وسيظل جمع الحطب وإنتاج الفحم النباتي مصدرين مهمين للدخل بين فقراء الريف. كما أن من المتوقع زيادة استخدام الفحم النباتي في كثير من البلدان إذ أن الطهي بالطريقة التقليدية أصبح علامة على مكانة العائلة. وإذا كانت تلبية معظم الطلب ستأتي من الواردات فسيكون هناك ضغط متزايد أيضاً على الغابات والآجام. وهناك حظر قانوني في بعض البلدان ولكن ضعف المؤسسات أدى إلى عدم وقف إنتاج الفحم النباتي بالطرق غير الشرعية.

استمرار العقبات أمام الإدارة الحرجية المستدامة

قد تحدث بعض الزيادة في الغطاء الحرجي ولكن قدرة معظم البلدان على تطبيق الإدارة الحرجية المستدامة ستظل قدرة محدودة. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ضعف السياسات والمؤسسات في بعض البلدان، والأهم من ذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمارات. وحتى البلدان التي تتمتع بوضع اقتصادي جيد لم تستطع بناء قدرات المؤسسات والقدرات الفنية اللازمة. والمنظمات الحرجية الحكومية ليست متطورة ولا تزال تركز على إنفاذ القوانين بدلاً من تعزيز إشراك أصحاب المصالح الأخرى وتيسير إشراكهم في إدارة الغابات والآجام.

الخيارات المتاحة لتحسين الوضع

ستختلف الأولويات والاستراتيجيات بين مختلف البلدان بحسب تصورات الاقتصاد والمؤسسات في الحاضر والمستقبل. ومع تغير الوضع الشامل في الاقتصاد وفي المؤسسات ستحدث تغيرات في الطلب على السلع والخدمات الحرجية وفي قدرة المجتمع على توفيرها. وإذا كانت التصورات الحالية والمقبلة قد تؤدي إلى ظهور طلب مختلف تماماً فإن أوجه التشابه ربما تسمح باعتماد أساليب مشتركة في معالجة المشكلات. فتحقيق الإدارة الحرجية المستدامة هو هدف طويل الأجل لجميع البلدان، وعلى ذلك سيكون هناك بعض التشابه في الأولويات والاستراتيجيات الشاملة. ويستطيع هذا الإطار الواسع أن يستوعب مختلف الظروف الخاصة بكل بلد وكل منطقة، ثم يمكن بعد ذلك وضع تفاصيل الأولويات والاستراتيجيات بصورة أدق بحسب كل وضع على حدة.

Q. MA

استخدام الغابات في الترويح والسياحة الإيكولوجية مجال مفتوح للنمو: غابة أرز محمية، لبنان

الأولويات والاستراتيجيات الشاملة

التركيز على الخدمات البيئية. بالنظر إلى الوضع البيئي الحالي في الإقليم – الظروف القاحلة وشبه القاحلة، ارتفاع مستوى التصحر، تناقص إنتاجية الزراعة والمراعي، تدهور الأراضي، فقدان التنوع البيولوجي، زيادة الجهد المائي – فإن توفير الخدمات البيئية سيكون أهم شاغل في جميع البلدان. ومع تزايد نسبة السكان القاطنة في مناطق حضرية سيظل تحسين بيئة المدن أولوية أخرى في عدد من البلدان. كما أن استخدام الغابات في الأغراض الترويحية أي السياحة الإيكولوجية سيكون مجالاً آخر للنمو، وخصوصاً بالنظر إلى تزايد السياحة الداخلية والدولية.

وإسناد أهمية لأمر بعينه يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف الإيكولوجية النوعية وعلى الوضع الاقتصادي. فمثلاً، في كثير من البلدان (معظم بلدان شبه الجزيرة العربية وأفغانستان وأرمينيا وإيران وتركمانستان) ستكون الأولوية لوقف التصحر، بما في ذلك تثبيت الكثبان الرملية. وفي عدة بلدان ذات تضاريس جبلية سيكون أهم هدف هو إدارة مستجمعات المياه. وسيكون ذلك مهماً بوجه خاص في عدد من البلدان التي سخرت المجاري المائية لأغراض الري وتوليد الكهرباء (إيران، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركيا).

الأسلوب المتكامل في إدارة الموارد. بالنظر إلى الحالة العامة للغابات والأشجار في الإقليم ومختلف حلقات سلسلة استخدامات الأراضي فإن بلوغ أهداف الإدارة – سواء كانت تلك الأهداف هي

توفير خدمات بيئية أو إنتاج الأخشاب وغيرها من المنتجات – يتطلب أسلوباً متكاملاً في إدارة الموارد. ويعني ذلك أن الحراجة لن تظل قائمة بمفردها كقطاع مستقل بل إن الاهتمامات الحرجية يجب إدماجها مع بقية استخدامات الأراضي، وخصوصاً إدارة الزراعة والرعي – وتأصيل بعض الجوانب مثل غرس الأشجار وإدارتها في جميع استخدامات الأراضي.

تكييف السياسات والمؤسسات. مع التركيز على توفير الخدمات البيئية وضرورة اتباع أسلوب متكامل في إدارة الموارد لا مفر من إدخال تحسينات كبيرة على السياسات والمؤسسات التي لها علاقة باستخدامات الأراضي في الإقليم. وقد جرت العادة تقليدياً على أن تتركز السياسات الحرجية على المساحات الخاضعة لوكالات القطاع العام (مثل مؤسسة غابات الدولة كما كان الأمر في الجمهوريات السوفياتية السابقة). وأي زيادة أو نقص في السلع (المنتجات الخشبية وغير الخشبية) يعتمد في كثير من الحالات على أراض لا تصنّف على أنها غابات. ويتطلب اتباع أسلوب استخدامات الأراضي المتكاملة تجاوز قطاع الغابات. كما أن كثيراً من المشكلات البيئية مثل فقدان التنوع البيولوجي والتصحر وتعرية التربة وتدهور مستجمعات المياه يرجع إلى استخدام أراضي الزراعة والرعي بطرق غير سليمة.

كما أن صياغة سياسات لإدارة استخدامات الأراضي بطريقة متكاملة وتطبيق تلك السياسات يتطلب مؤسسات ذات قاعدة أوسع مما كان موجوداً حتى الآن. وإصلاح الوكالات الحرجية الحكومية، التي تؤدي الدور الأكبر اليوم، يتطلب إعادة النظر في القيم الأساسية والوظائف والهياكل وإدخال التغييرات المناسبة. وسيكون على الوكالات الحرجية الحكومية أن تعمل بتعاون وثيق مع قطاعات أخرى، وخصوصاً الزراعة وتربية الحيوان والتنمية الحضرية والسياحة. ومن شأن تزايد دور القطاع الخاص وجماعات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني توفير فرص جديدة لإنتاج المنتجات الحرجية والخدمات البيئية. ويتطلب العمل الجماعي مع وكالات حكومية وغير حكومية أخرى إعادة تعريف الأدوار والمسؤوليات لكل واحدة منها ووضع إطارات السياسات والمؤسسات المناسبة. وفي بعض الحالات سيتطلب ذلك إعادة النظر في المؤسسات الموجودة.

التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي. تبرز أهمية التعاون بين البلدان على مختلف المستويات بسبب وجود تاريخ مشترك وبسبب الاعتماد المتبادل اقتصادياً وبسبب القرب الإيكولوجي بين بلدان الإقليم. وما يهم بوجه خاص هو تقاسم المعلومات والتكنولوجيا واتخاذ مبادرات مشتركة من أجل تقليل التكاليف وتعزيز فاعلية مبادرات إدارة الموارد. ويكون التعاون دون الإقليمي والإقليمي فعالاً بوجه خاص في معالجة مشكلات مثل حرائق الغابات والآفات والأمراض. وهناك مجال مهم آخر يكون التعاون فيه ضرورياً بدرجة كبيرة، وهو إدارة المناطق المحمية العابرة للحدود. ويُعتبر تقييم الموارد والتعليم والبحوث والتدريب مجالات أخرى يمكن أن تستفيد فائدة كبيرة من التعاون دون الإقليمي والإقليمي (مع تقليل التكاليف أيضاً).

الأولويات بحسب التصورات

تحتاج الأولويات والاستراتيجيات، بسبب الاختلافات في بيئة الاقتصاد والمؤسسات الحاضرة والناشئة، إلى صقل وتطوير بمراعاة الظروف النوعية الخاصة بكل بلد على حدة.

العمل من أجل التنمية

تواجه البلدان في هذا التصور مشكلات كبيرة في الاقتصاد وفي المؤسسات ولذلك فإن الأولويات والاستراتيجيات يجب أن تعترف بوجود هذه المشكلات؛ وستكون القيود الكبيرة على الموارد المالية والبشرية موضع قلق خاص. وليس من المحتمل أن يحظى قطاع الحراجة بأولوية متقدمة. وفي هذا التصور يمكن إيجاز الأسلوب الشامل على أنه «البناء من القاعدة»، وأن يركز على التالي:

- مواجهة الاحتياجات الأساسية للناس بطريقة مستدامة؛
- بناء قدرات المؤسسات المحلية؛
- تحسين التكنولوجيا على المستوى المحلي أو تحديثها، ورفع مستوى المهارات؛
- التركيز على خيارات تكون أقل احتياجاً إلى الموارد المالية.

التنمية غير المتوازنة

هنا تكون حالة الموارد أحسن مما في التصور السابق. ولكن سرعة نمو القطاع السائد (الذي يولد معظم الفوائض الاقتصادية) تقوض الجدوى الاقتصادية للقطاعات التقليدية. وليس من المحتمل أن يتجه اهتمام سياسي كبير إلى جوانب الإنتاج في الغابات والحراجة. كما أن إنتاج الأخشاب لن يكون جذاباً نظراً لضعف الإنتاجية وارتفاع التكاليف الحقيقية للمدخلات مثل المياه. وبالإضافة إلى ذلك فإن الوضع الاقتصادي الجيد يحبذ الاستيراد. ويجب تصميم الأولويات والاستراتيجيات بما يراعي كل ذلك. وسيكون الأسلوب الشامل أمام البلدان في هذا التصور هو «تحسين الأساسيات وتغيير الاتجاه»، مع التركيز على ما يلي:

- تشجيع تعدد المؤسسات؛
- تحسين دور وكالات القطاع العام كميسرٍّ لدعم تنمية المؤسسات؛
- رفع مستويات التكنولوجيات والمهارات.

التنمية المتوازنة

تكون البلدان في وضع جيد نسبياً في هذا التصور بسبب التوازن بين التنمية الاقتصادية وتطور المؤسسات. ولكن هذه البلدان تعمل في أوضاع عولمة كبيرة لأن اقتصاداتها متصلة اتصالاً كبيراً مع اقتصادات البلدان الأخرى. وينبغي أن تتوافق عمليات السياسات والتشريعات مع الاتفاقات الإقليمية والدولية وأن تراعي تصورات أصحاب المصالح الأخرى من خارج البلد. ويتطلب الاشتراك في أجهزة التعاون الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي أن تكون البلدان أكثر

تنافسية وكفاءة. فالسياسات المتعلقة بالطاقة والزراعة والبيئة على المستوى الإقليمي سيكون لها تأثير كبير وسيكون من الضروري أن تتواءم البلدان وتتكيف مع تغيرات السياسات والتشريعات في تلك المجالات. كما أن الروابط الخارجية القوية تزيد التنافس في الأسواق المحلية والخارجية على السواء ويتطلب ذلك العمل بصفة مستمرة على رفع جودة السلع والخدمات المنتجة. وسيكون الأسلوب العام في هذا التصور هو «السير دائماً إلى الأمام»، مع التركيز على النقاط التالية.

- الإبقاء على حركية المؤسسات وقدرتها على التكيف؛
- الاستثمار في المهارات البشرية لتحسين الكفاءة والتنافسية؛
- التركيز على السلع والخدمات الفريدة ذات القيمة العالية.

أعمال المتابعة

ستشهد الخمس عشرة سنة المقبلة تغيرات كبيرة في الإقليم من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وخصوصاً مع زيادة اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي وظهور فرص وتحديات جديدة. ولاشك أن القضايا البيئية ستكون في مقدمة سياسات إدارة الموارد الطبيعية. وفي الوقت نفسه سيكون على عدد من البلدان الاستمرار في مواجهة مشكلة الفقر وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من أجل معالجة التخلف. ويجب عند تصميم الأولويات والاستراتيجيات مراعاة القيود العامة في الاقتصاد وفي المؤسسات. وهذه الأولويات والاستراتيجيات العامة المذكورة في مختلف التصورات هي مجرد إشارات. ويجب صقلها ووضع تفاصيلها على المستوى القطري. وفيما يلي بعض مجالات المتابعة.

تقوية البرامج الحرجية الوطنية

توفر دراسة مستقبل غابات آسيا الغربية والوسطى إشارة إلى الفرص والتحديات الناشئة في السياق الإقليمي والعالمي للتنمية الحرجية. وهذا الجهد ينطوي، لا محالة، على بعض التعميم ومن المهم بذل جهود لصقل النتائج بحسب الظروف النوعية لكل بلد. وتعتبر البرامج الحرجية الوطنية فرصة فريدة للاستفادة من استنتاجات الدراسة ووضع تلك البرامج على أساس تقييم متعمق للوضع الخاص بالبلد.

التحسينات في المؤسسات

أوضحت الدراسة بجلاء ضرورة تقوية المؤسسات التي تتعامل مع الغابات والحراجة في الإقليم. وفي كثير من الحالات فشلت المؤسسات الموجودة في التكيف مع التغيرات الشاملة وعلى ذلك ضعفت قدرتها بشكل كبير على معالجة القضايا الحالية والناشئة. وينتشر الضعف في العديد من المؤسسات، بما فيها المؤسسات الحرجية الحكومية ومنظمات البحث ومؤسسات التعليم والتدريب

ولهذا فإن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في إطارات المؤسسات ووضع تصور جديد لها إذا كان ذلك لازماً لمواجهة التحديات الناشئة.

بناء القدرة على التخطيط الاستراتيجي

رغم أن الغابات هي استثمار طويل الأجل فإن القدرة على وضع خطط استراتيجية طويلة الأجل وتنفيذها قدرة غير متطورة. وقد بذلت الدراسة بعض الجهد لمعالجة هذا الوضع. ولكن لا بد من بذل جهود كبيرة على المستوى القطري لتحسين القدرة على وضع تخطيط استراتيجي، بمراعاة الروابط بين مختلف القطاعات وتوقع التغيرات طويلة الأجل التي ستحدث خارج القطاع. وهذا مهم بوجه خاص عند اتباع المنهج المتكامل في إدارة موارد الأراضي والموارد الطبيعية.

تحسين قاعدة المعلومات

هناك قضية مهمة في تحسين التخطيط الاستراتيجي في قطاع الحراجة هي ضعف حالة المعلومات عن الغابات وعن السلع والخدمات الحرجية. فلم يستطع معظم بلدان الإقليم تقديم معلومات حديثة عن المساحة المغطاة بالغابات والآجام، أو عن حالة الغابات وعن مخزونات النمو، ولا عن الإنتاج والاستهلاك والتجارة بالمنتجات الحرجية. ورغم أن الخدمات البيئية من الغابات أصبحت مهمة فإن المعلومات هنا ضئيلة جداً عن الجوانب البيولوجية والطبيعية في تقديم تلك الخدمات. وتحسين تخطيط تنمية هذا القطاع يتطلب معالجة نواحي النقص المذكورة.

الاستعراض والتحديث

من التحديات الرئيسية التي تواجه دراسات المستقبل تغير مختلف الافتراضات التي كانت أساساً للتحليل. ونظراً للتفاعل المعقد بين مختلف القوى المحركة وطول الآفاق الزمنية تزداد جوانب الشك. ومن شأن تحليل التصورات المساعدة إلى حد ما على التعرف على نواحي الشك واستكشاف انعكاسات المسارات الإنمائية الأخرى. ولكن هناك عدة عوامل يمكن أن تتغير في اتجاهات غير معروفة. وهذا يتطلب من المخططين وواضعي السياسات فهم تلك التغيرات وتقييم انعكاساتها بصفة منتظمة.

M. UEMOTO

إعداد التربة لغرس الشتلات، تركمانستان